مركز حمورابي

كيف سيغير ترامب العالم: ملامح وتداعيات سياسة خارجية لولاية ثانية

كيف سيغير ترامب العالم: ملامح وتداعيات سياسة خارجية لولاية ثانية

بقلم: بيتر دي فيفر

ترجمة: صفا مهدي/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

9 تشرين الثاني 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

اصطدم "وحيد القرن الرمادي" وهو اضطراب متوقع منذ فترة طويلة ولكنه يظل صادماً عند وقوعه بالسياسة الخارجية الأمريكية فقد فاز دونالد ترامب بولاية ثانية كرئيس للولايات المتحدة. ورغم أن استطلاعات الرأي توقعت منافسة شديدة، إلا أن النتائج النهائية كانت حاسمة إلى حد ما، ومع أننا لا نعرف التكوين الدقيق للنظام الجديد، إلا أننا نعلم أن ترامب سيتصدره.

كان فوز ترامب في عام 2016 مفاجئاً بدرجة أكبر، وتركزت النقاشات في الأسابيع التي تلت يوم الانتخابات حول كيفية قيادته ومدى التغيير الذي قد يجلبه لدور الولايات المتحدة على الساحة العالمية. ونظراً لطبيعته غير المتوقعة وأسلوبه المتقلب وأفكاره غير المترابطة، تبقى بعض هذه التساؤلات مطروحة اليوم. لكن لدينا الآن معلومات أوسع بعد أربع سنوات من متابعته وهو يقود، وأربع سنوات من تحليل فترة حكمه، وسنة من مراقبة حملته الثالثة للرئاسة. بناءً على هذه المعطيات، يمكننا تقديم بعض التوقعات بشأن ما قد يسعى ترامب لتحقيقه في ولايته الثانية. أما المجهول فهو كيفية استجابة بقية العالم وما ستكون عليه النتائج النهائية.

هناك نقطتان رئيسيتان واضحتان

أولاً: كما كان الحال في فترة ترامب الأولى (وكما يحدث في جميع الإدارات الرئاسية)، فإن اختيار الأفراد سيشكل ملامح السياسات، وستتنافس الفصائل المختلفة على النفوذ؛ حيث يحمل البعض أفكاراً جذرية لتغيير الدولة الإدارية والسياسة الخارجية الأمريكية، في حين يتبنى آخرون رؤى تقليدية أكثر. هذه المرة، ستتمتع الفصائل الأكثر تطرفاً بالنفوذ الأقوى، وستستغل هذه الفرصة لإقصاء الأصوات المعتدلة وإضعاف صفوف المهنيين المدنيين والعسكريين الذين يُنظر إليهم كجزء من "الدولة العميقة"، وربما استخدام أدوات الحكومة لاستهداف خصوم ترامب ومنتقديه.

ثانياً: يبقى جوهر نهج ترامب في السياسة الخارجية – القائم على المعاملات البحتة – ثابتاً، لكن السياق الذي سيحاول فيه تطبيق هذا الأسلوب قد تغير بشكل جذري؛ فالعالم اليوم أشد خطورة مما كان عليه خلال ولايته الأولى. استعرض ترامب في حملته الانتخابية صورة كارثية للعالم، مقدماً نفسه وفريقه كواقعيين يدركون حجم التهديدات، لكن ما قدموه كان أقرب إلى الواقعية السحرية؛ مجموعة من الادعاءات المتفائلة

Peter D. Feaver, How Trump Will Change the World. The Contours and Consequences of a Second-Term Foreign Policy, FOREIGN AFFAIRS, November 6, 2024.

والحلول السطحية التي لم تعكس فهماً حقيقياً للتحديات التي تواجه الولايات المتحدة. وقد يعتمد نجاح ترامب في حماية المصالح الأمريكية ضمن هذا السياق المعقد على مدى سرعة تخلي فريقه عن الصورة الشعبوية التي أقنعت قليلاً أكثر من نصف الناخبين، وتركيزهم بدلاً من ذلك على مواجهة الواقع العالمي كما هو.

الشخصيات تعكس السياسة

المهمة الأولى التي سيواجهها ترامب هي الانتقال الرسمي للسلطة، وهي عملية بيروقراطية صعبة حتى في أفضل الظروف، ومن غير المرجح أن تسير بسلاسة هذه المرة. أبدى ترامب بالفعل رفضه لهذه العملية، ورفض حتى الآن التعاون مع إدارة الخدمات العامة لتجنب القيود الأخلاقية الصارمة؛ إذ تُعنى هذه الإدارة بتوفير البنية التحتية التي تتيح للحكومة المقبلة الحصول على المعلومات اللازمة للاستعداد منذ اليوم الأول. ومع ذلك، قد لا يؤثر غياب الانتقال التقليدي على وتيرة الإدارة الجديدة، حيث أوكلت بالفعل معظم المهام إلى مشروع (2025) الشهير لمؤسسة هيريتيج، بالإضافة إلى مشروع الانتقال الأقل شهرة لمعهد (أمريكا أولاً). العمل الذي أنجزه مؤيدو ترامب المتشددون في هذه المشاريع يعد أكثر أهمية ويعكس توجهات الإدارة القادمة بوضوح أكبر مما قد تحققه جهود الانتقال الرسمية التي يشارك في رئاستها عضوة الكونغرس السابقة تولسي غابارد وروبرت كينيدي الابن.

سيكون الانتقال أقل أهمية إذا نفذ فريق ترامب خططه لتجاوز الفحوصات الأمنية التقليدية لمكتب التحقيقات الفيدرالي، واستعاض عنها بمنح الرئيس تصاريح أمنية تستند فقط إلى الفحص الداخلي ضمن الحملة، مما يمنح ترامب حرية اختيار أفراده المفضلين دون أن تعترض تعييناتهم أي قضايا سابقة. قد تكون هذه الخطوة الجذرية قانونية، لكنها لن تكون قابلة للتنفيذ إلا بعد تنصيب ترامب. وفي الأثناء، ستكون قدرة إدارة بايدن المنتهية على التنسيق مع فريق ترامب القادم محدودة، نظراً لافتقار موظفي ترامب إلى التصاريح الأمنية المطلوبة للتواصل الرسمي.

سيزداد الأمر أهمية إذا قرر ترامب تعيين بعض الشخصيات المتطرفة من دائرته المقربة في مناصب عليا. حتى لو لم ينفذ ترامب أكثر الأفكار جرأة التي طرحها خلال حملته – على سبيل المثال، لن يكون نجم كرة القدم المتقاعد والمرشح الفاشل لمجلس الشيوخ عام 2022، هيرشيل ووكر، مسؤولاً عن الدفاع الصاروخي – فإنه قد يعين شخصيات في مناصب الأمن القومي مثل الجنرال المتقاعد مايكل فلين أو ستيف بانون، اللذين تمنعهما سجلاتهما القانونية عادة من الخدمة في أجهزة الأمن القومي. وفي كل الأحوال، سيصل ترامب بفريق مصمم على تنفيذ العديد من الخطط التي تمكن أفراد أقل راديكالية من إقناعه بتجنبها في فترته الأولى. فعلى سبيل المثال، بعد خسارته في انتخابات 2020، أراد ترامب تنفيذ انسحاب متسرع من أفغانستان في الأسابيع الأخيرة من ولايته، وهو انسحاب مشابه لما نفذه الرئيس جو بايدن لاحقاً بشكل كارثي بعد نصف عام. إلا أن فريقه المتبقي من الأمن القومي أشار حينها إلى مخاطر هذا التحرك، مما دفعه إلى التراجع.

في فترته الأولى، كانت الشخصيات المعينة سياسياً ضمن فريق ترامب للأمن القومي تنقسم إلى ثلاث فئات. الأولى، وربما الأكبر، كانت تضم أشخاصاً ذوي خبرة حقيقية، كان من الممكن أن يحصلوا على مناصب في إدارة جمهورية تقليدية، وإن كان على الأرجح في مستويات أدنى من التي شغلوها في إدارة ترامب. هؤلاء حاولوا تنفيذ أجندة الرئيس بأقصى ما استطاعوا وسط الفوضى، ويمكن أن يُعزى معظم النجاحات التي تحققت إليهم. فعلى سبيل المثال، تحويل "التحول نحو آسيا" الذي أطلقه الرئيس السابق باراك أوباما إلى واقع ملموس عبر شراكات استراتيجية فعّالة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تحقق إلى حد كبير بعيداً عن رقابة ترامب واستمر في إدارة بايدن بقيادة استراتيجيين ذوي رؤية مماثلة.

تشكلت مجموعة أصغر لكنها أكثر تأثيراً من كبار المسؤولين المخضرمين الذين كان لديهم آراء ثابتة حول الاتجاه الذي يجب أن تسلكه سياسة الأمن القومي. كانوا يعتقدون أنه بإمكانهم تحقيق هذه النتائج رغم نزعة ترامب المفرطة في المعاملات، من خلال التأكيد على أن السياسة البديلة ستُظهر ضعفاً. من أبرز الأمثلة على ذلك هـ. ر. مكماستر وجون بولتون، اللذان شغلا منصب مستشاري الأمن القومي الثاني والثالث لترامب على التوالي. في مذكراتهما، يشيران إلى ما اعتبراه إنجازات سياسية حقيقية: إذ نجح مكماستر في إقناع ترامب بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى أفغانستان في عام 2017، بينما أقنع بولتون ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في 2018. لكن مكماستر وبولتون وكل من اتبع هذا النهج انتهى بهم الأمر بالمغادرة بعد أن أدركوا أن ترامب سيجد دائماً وسيلة للانفلات من القيود، مما يؤدي إلى تقويض أي فائدة سياسية كانوا يعتقدون أنهم يمكن أن يحققوها. حتى أولئك الذين ظلوا في مناصبهم حتى تنصيب بايدن في 2021، قدموا لي تقييماً صريحاً في الخفاء يعكس صورة ترامب كمتهور، بعيد كل البعد عن كونه عبقرياً في الأمن القومي، بغض النظر عن تصريحاتهم العامة.

أما الفئة الثالثة، فكانت تضم مجموعة صغيرة لكنها مؤثرة من المؤمنين المخلصين بـ"ماغا" وعوامل الفوضى الذين سعوا لتنفيذ رغبات ترامب دون أي توضيح أو اعتبار للعواقب. كان لديهم تصور ضيق للولاء، إذ كانوا يعتقدون أن على الرئيس أن يحصل على ما يبدو أنه يطلبه، دون سماع أي تحذيرات حول العواقب غير المقصودة، حتى لا يغير رأيه عند الاطلاع على الحقائق الكاملة. على سبيل المثال، كانت المحاولات الخطيرة للانسحاب من أفغانستان ومن التزامات الناتو الأخرى في الأيام الأخيرة من ولاية ترامب قد تم هندستها من قبل موظفين صغار تولوا المسؤولية بعد مغادرة القيادات العليا، وكانوا يسعون لمنع ترامب من أن يُنصح بشكل كامل بما ستؤول إليه قراراته.

في الإدارة المقبلة لترامب، سيظل هناك الجمهوريون التقليديون الذين يسعون للحصول على فرصة مهنية نادرة، ومستعدون للمخاطرة بتدمير أنفسهم إذا اصطدموا بترامب. لا ينبغي التقليل من شأن خدمتهم، لأنهم بدونهم لن يكون ترامب أفضل رئيس يمكن أن يكون. سيكون هناك أيضاً الأيديولوجيون الذين يعتقدون أنهم يعرفون الاستراتيجية الصحيحة ويرون أنهم قادرون على توجيه ترامب إلى اتخاذ القرارات التي يعتبرونها

الصواب مثل التخلي عن أوكرانيا في وجه الهجوم الروسي بينما يتم تعزيز الردع ضد الصين، وهو نهج قد يبدو ذكياً في ندوة أكاديمية أو مقال صحفي، لكنه من المرجح أن يفشل في الواقع. وبفضل مؤسسة هيريتيج ومعهد "أمريكا أولاً"، سيكون هناك العديد من عوامل الفوضى الذين يرون أن تدمير النظام القائم في صياغة سياسة الأمن القومي، الذي حافظ على مصالح أمريكا لمدة 80 عاماً، هو سمة من سمات "ترامب 2.0"، لا عيباً فيه. الفرق الآن هو أن هذه الفئة ستكون أكبر وأكثر تأثيراً مما كانت عليه في المرة السابقة.

يشكل هذا تحدياً كبيراً للقائمين على النظام الحالي لصنع السياسات الأمنية القومية، من العسكريين النظاميين والخدمة المدنية الذين يشكلون الغالبية العظمى من الأفراد المكلفين بالإشراف على أجندة أي رئيس. لقد أوضح ترامب وفريقه أنهم يعطون الأولوية للولاء فوق كل شيء. وقد تكون أبسط اختبارات الولاء هي أن يسأل أي شخص في منصب سلطة ما إذا كانت انتخابات 2020 قد سُرِقت، أو إذا كان الهجوم على الكابيتول في 6 كانون الثاني يعد عملاً من أعمال التمرد. كما أظهر زميله في الحملة، جي دي فانس، أنه لا توجد إجابة مقبولة لتلك الأسئلة سوى الإجابة التي يوافق عليها ترامب.

قد يسمح هذا النوع من الاختبارات لترامب بتسييس الرتب العليا في الجيش وأجهزة المخابرات من خلال ترقية الأفراد الذين يعتبرهم "من الفريق". من جهة أخرى، سيحظى أعضاء الخدمة المدنية بمزيد من الأمان الوظيفي والعزل عن الضغط السياسي، ما لم يواصل فريق ترامب خططه لإعادة تصنيف الآلاف من الموظفين المدنيين المهنيين كموظفين سياسيين يخدمون وفقاً لرضا الرئيس، مما يسهل إقالتهم لأسباب سياسية. ومن غير المرجح أن يتخذ الجيش والخدمة المدنية أي إجراءات استفزازية قد تؤدي إلى تحفيز أو حتى تبرير مثل هذا التطهير. فهم يدركون أنهم ليسوا "المعارضة الوفية" – وهو دور مخصص للحزب الأقل في الكونغرس والمراقبين في وسائل الإعلام والمعلقين السياسيات. وفقاً ليمين الخدمة وأخلاقيات مهنتهم، سيستعد المهنيون في الدولة الأمنية القومية لمساعدة ترامب بأفضل ما يستطيعون.

لكن ترامب قد يقرر أنه يمكنه الحصول على التعاون أو الاستسلام الذي يسعى إليه ببساطة من خلال ترك تهديد التطهير معلقاً في الأجواء، وربما يكون على صواب. في الحد الأدنى، من المحتمل أن يقيل بعض الشخصيات العليا، وهو ما يعكس نصيحة فولتير بالتخلص من بعض الجنرالات الفرنسيين لإثارة الرعب في قلوب الآخرين. السؤال الآن هو ما إذا كان المسؤولون التنفيذيون من كبار الموظفين سيتبعون أفضل الممارسات في العلاقات المدنية-العسكرية ويقدمون نصائحهم الصادقة لترامب وموظفيه السياسيين، حتى إذا كانت هذه النصائح غير مرغوبة. إذا فعلوا ذلك، يمكنهم مساعدته في أن يصبح أفضل قائد أعلى. أما إذا لم يفعلوا، فقد لا يهم إن تم تطهيرهم أو إبقاؤهم في مناصبهم، لأنهم لن يكونوا فعالين في كلتا الحالتين.

الحلفاء والخصوم

اختار الناخبون الأمريكيون مرشحهم، وسيضطر جهاز الحكومة في واشنطن إلى التكيف مع ترامب بطريقة أو بأخرى. لكن ماذا عن بقية العالم؟ نظر معظم حلفاء الولايات المتحدة إلى فوز ترامب بقلق، معتقدين أن

ذلك سيكون ضربة قاضية للقيادة العالمية التقليدية لأمريكا. على الرغم من وجود العديد من الانتقادات الموجهة إلى السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن حلفاء أمريكا فهموا جيدًا أن الحقبة التي تلت الحرب كانت أفضل لهم بكثير من الفترة التي سبقتها، عندما تخلت واشنطن عن مسؤولياتها، مما كلف الملايين ثمناً باهظاً.

عندما اختار الناخب الأمريكي ترامب لأول مرة، رد حلفاء الولايات المتحدة باستراتيجيات احترازية متنوعة. أما في هذه المرة، فهم في موقف أضعف بكثير بسبب التحديات الداخلية التي يواجهونها والتهديدات التي يمثلها كل من بوتين وزعيم الصين شي جين بينغ. سيحاول حلفاء الولايات المتحدة مداهنة ترامب وإرضاءه، ومن خلال ما تسمح به قوانينهم، سيقدمون له المكافآت والمزايا التي كانت أفضل وسيلة للحصول على شروط مواتية في فترة ترامب الأولى. من المحتمل أن ينتج عن نهجه المعاملاتي والقصير المدى صورة معكوسة لدى الحلفاء، الذين سيسعون للحصول على ما يستطيعون دون تقديم شيء في المقابل، مما يخلق نوعًا من التعاون المزيف وفي أسوأ الأحوال يفاقم المشكلات.

على النقيض، فإن عودة ترامب ستفتح فرصًا عديدة للخصوم. فقد وعد ترامب بمحاولة إجبار أوكرانيا على التنازل عن أراضٍ لصالح روسيا، مما يعزز مكاسب بوتين من غزو أوكرانيا. وعلى عكس العديد من وعود الحملة الانتخابية، فإن هذا الوعد يبدو قابلًا للتصديق، حيث أحاط ترامب نفسه بمستشارين مناهضين لأوكرانيا ومؤيدين لبوتين. من المرجح أن يتم تنفيذ خطته لأوكرانيا لأنها تقع بالكامل ضمن صلاحيات الرئيس. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان بوتين سيقبل استسلامًا جزئيًا مع الفهم أنه يستطيع دائمًا الاستيلاء على باقي الأراضي الأوكرانية بعد أن يفرض ترامب "الحياد" على كييف، أم أنه سيكشف خدعة ترامب ويطالب بالاستسلام الكامل على الفور. أما بالنسبة للصين، فإن الفوائد أقل وضوحًا. إذ يعتقد العديد من مستشاري ترامب الرئيسيين بشكل سحري أن الولايات المتحدة يمكنها التضحية بمصالحها في أوروبا بينما تواصل تعزيز الردع ضد التهديدات الصينية في شرق آسيا. قد تبدو الخطوات الأولى التي سيتخذها ترامب في آسيا عدوانية للوهلة الأولى. على سبيل المثال، إذا تمكن من فرض الرسوم الجمركية التي اقترحها على السلع الصينية، قد يعاني الاقتصاد الصيني، رغم أن تأثير ذلك على المستهلكين الأمريكيين سيكون أكبر وأكثر فورية. ومن المحتمل أن يسعى ترامب أيضًا لإظهار القوة العسكرية الأمريكية في آسيا لإثبات انفصاله عن ما اعتبره ضعفًا في سياسة إدارة بايدن.

لكن من غير المحتمل أن تؤدي الرسوم الجمركية إلى تغيير كبير في السياسات الصينية، أو أن تتجاوز التصرفات العدوانية إلى بناء عسكري مستدام في آسيا. على سبيل المثال، فرض ترامب شروطًا معينة للدفاع عن تايوان، مطالبًا تايبيه بزيادة إنفاقها الدفاعي أربع مرات لتتأهل للحصول على دعم أمريكي أقوى. هذه الاستراتيجية قد تنهار بسبب تناقضاتها، ومن الممكن أن تتشكل شراكة صينية-روسية تجد نفسها في موقف يتيح لها الاستفادة من انسحاب أمريكي من كلا المسارح الكبرى.

خلال الحملة الانتخابية، قدم ترامب وفانس نفسيهما كرجال سلام، في حين سخروا من منافستهما نائبة الرئيس كامالا هاريس وحلفائها باعتبارهم دعاة حرب. قدم ستيفن ميلر، أحد مستشاري ترامب الأكثر ولاءً، صورة واضحة للاختيار المزعوم. "الأمر ليس معقدًا"، كتب على منصة "إكس". "إذا صوتت لكامالا، فإن ليز تشيني ستصبح وزيرة الدفاع. سنغزو عشرة دول. سيُجند الأولاد في ميشيغان للقتال في الشرق الأوسط. سيموت الملايين. سنغزو روسيا. سنغزو دولًا في آسيا. الحرب العالمية الثالثة. شتاء نووي". هذه الصورة الضمنية لترامب كزعيم حذر يجب أن تكون صادمة لأي شخص يتذكر تهديداته في فترته الأولى باستخدام "النار والغضب" ضد كوريا الشمالية أو اغتياله المخاطر لجنرال إيراني كبير. قد يثبت العزلة المطلقة في رسائل حملته الانتخابية أنها قيد يعيق سياسة ترامب الخارجية في وقت حساس. لكن ترامب يشتهر بتحرره من هذه القيود ومقاومته للانحصار. كما يصف مكماستر في مذكراته، فإن مستشاري ترامب الأكثر حنكة سيستخدمون هذه الخاصية لصالحهم، حيث سيصورون أي شيء يريدونه منه كأمر يتناقض مع ما قاله خصومه بأنه لا يمكنه فعله. ستعمل هذه الحيلة لفترة معينة، ولكن في مرحلة ما، سينتقل ترامب حتمًا إلى اتجاه مختلف تمامًا. في هذه المرة، قد يؤدي هذا الاندفاع إلى إفشال الفصائل الأكثر تطرفًا في فريقه بدلاً من تمكينها. لقد فاز ترامب بفرصة تحديد سياسة الأمن القومي الأمريكية، وسيمارس القوة الهائلة التي يتمتع بها من خلال الرجال والنساء الذين ينتظرون العمل معه. لدى فريق ترامب من الثقة ما يكفي. قريبًا، سيتبين ما إذا كان يمتلك الحكمة أيضًا.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net
07810234002
hcrsiraq@yahoo.com
t.me/hammurabicrss
مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية
hcrsiraq
العراق - بغداد- الكرادة